**المحاضرة السابعة**

**نظرية الأحوال في كتاب سيبويه**

**أ.د.علي جاسب عبد الله**

من يدقق النظر في كتاب سيبويه يلحظ مقصدية سيبويه بيان اللغة وبيان أحكام استعمالاتها , فضلاً عن مراعاته تبيين ذلك وإفهامه للمتلقي.

فقدم المفاهيم النحوية وأحكامها على وفق مفهوم الشيئية التي اعتاد المتلقي التعامل مع الموجودات في ضوئها ,فعدّ المفاهيم والأحكام أشياء موجودة حالها حال الموجودات التي تتنوع أحوالها فتأتي فيصور شتى منها الحال العامة ومنها الخاصة ومنها الثابتة ومنها المتغيرة , وسيبويه بمنهجيته هذه لم يخرج عن مسالك البيان والتبيين ؛ لأن اللغة وأحكامها واقعة فعلاً في دائرة الوجود لا في افق العدم.

نص سيبويه على شيئية اللغة في مواضع عدة من كتابه منها:

قوله : **((ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطاً)) ([[1]](#footnote-1)).**

**وقوله: ((وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثلَه فى جميع أحواله، وسترى ذلك فى كلامهم كثيراً)) ([[2]](#footnote-2)).**

**وقوله: ((فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع "و " لا يستخفونه في غيره))([[3]](#footnote-3)).**

**وقوله: ((فشبّهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثلَه فى كلّ حالةٍ، كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه))** ([[4]](#footnote-4)).

لقد بيّن سيبويه بعض الأحكام التي بثها في كتابه باعتماده الأحوال العامة للمفاهيم التي ترتبط بالمفهوم بعمومه ومن ثم فأنها تجري على أفراد ذلك المفهوم وجزئياته .

من ذلك أنه بعدما صنف الكلم إلى ثلاثية الاسم والفعل والحرف سعى إلى تصنيف آخر على وفق حال الخفة والثقل لهذه الأصناف.

فقال : (( أعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء. ألا تَرى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسمُ قد يَستغنى عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا.))([[5]](#footnote-5)).

فيلحظ أنه عدَّ الافعال أخف من الأسماء وبعبارته هذه فقد ذكر حال الثقل للأفعال وحال الخفة للأسماء وهي حال عامة للنوعين يدخل فيها أفرادهما جميعا.

وعلق هذا الحكم أو الحال بأحوال أخرى أوجبت الحال العامة للمفهومين فذكر أن :

* الأسماء هي الأُولَى: وهذه حال أسبقية وجودية تختص بها الأسماء دون الأفعال.
* وهي أشدُّ تمكّنا : أي أن الأسماء تنماز بكثرة أحوالها اللفظية مقارنة بالأفعال التي لم يلحقها تنوين وانما لحقها الجزم والسكون.
* أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسمُ قد يَستغنى عن الفعل: وهي حال الاكتفاء بالجنس للاسم في قبالة حال افتقار الفعل لغيره. ([[6]](#footnote-6))

وينتقل سيبويه بعد ذلك إلى تصنيف الأسماء بحسب أحوالها التي تأتي عليها في الاستعمال:

فيصنفها إلى (نكرة ومعرفة) , و(مفرد وجمع), و(مذكر ومؤنث) ويصنف كل قسم من هذه الثنائيات بحسب الخفة والثقل و بحسب الأكثر تمكناً.

* **أعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنّ النكرة أولّ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به.**
* **أعلم أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع، لأنّ الواحد الأوّل.**
* **اعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير.**

الملاحظ أنّه اعتمد في تصنيفه هذه الاقسام أحوالَ تلك المفاهيم وتم له ذلك في مسلكين:

1. حال الأولية والأسبقية الوجودية التي رصدها في النكرة والمفرد والمذكر.
2. حال التمكن والتمتع بأحوال لفظية متعددة التي رصدها في النكرة والمفرد والمذكر.

بيد أنّ سيبويه لم يقتصر على هذين المسلكين بل اعتمد مسالك أخرى في رصد أحوال الكلم وإن كان بعض تلك المسالك يتداخل بشكل أو آخر معهما على وفق ما سنبينه:

**● اللفظ والمعنى:**

اللفظ يمثل الشق الأول من هذه الثنائية ويمكن رصده من زوايا عدة , ولعل الحالة الإعرابية من أبرز تلك الزوايا ارتباطا بالحالة التركيبية التي عني سيبويه بها في كتابه وهي تعكس الصورة التي يظهر فيها اللفظ متسماً بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم إلى غيرها من الأحوال التي يتلبس بها اللفظ.

فيلحظ أن الكتاب قد اعتمد هذه الأحوال في تبيين الحكم الذي يجري على بعض المفاهيم من ذلك ما يلحظ في حوار سيبويه مع أستاذه الخليل: ((سألت الخليل عن رجل يسمى بجوارٍ، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً... وسألته عن قاضٍ اسم امرأة، فقال: مصروفة في حال الرفع والجر))([[7]](#footnote-7)). فيلحظ أنه يعلق حكم التعامل مع المثال الذي سأل عنه بصورته اللفظية أو حالته التي يكتسبها في التركيب.

ومن المواضع التي تبين اعتماد سيبويه الحالة اللفظية ما يلحظ في معرض حديثه عن التأثير اللفظي لأحد أنواع (لا) فيما بعدها فيقول : ((ألا تراها تدخل على المجرور فلا تغيره عن حاله، تقول: مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ. وتدخل على النصب فلا تغيره عن حاله، تقول: لا مرحباً ولا أهلاً، فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليها قبل أن تنفيه، ولا تنفيه مغيراً عن حاله، يعني في الإعراب التي كان عليها، فصار ما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه لا))([[8]](#footnote-8)).

ولا يقتصر سيبويه في رصد أحوال الكلم على الصورة اللفظية بل يفيد من المعنى الذي تتلبس به اللفظة ولا سيما الماني التي تمثل الوظائف النحويه كالفاعلية والمفعولية والابتداء إلى غيرذلك من أحوال المعنى التي يعلق سيبويه بها أحكامه التي يطلقها. من ذلك ما يلحظ بتسميته معنى المفعولية بالحال بقوله :((وإذا قلتَ: زيدا ضربتُ وعمراً مررتُ به، فليس الثانى فى موضع خبر، ولا تريد أن يستغني به شيء لا يتم إلا به، فإِنّما حالُه كحال الأول " فى أنه مفعولٌ"))([[9]](#footnote-9)).

**تصنيف الأحوال**

يمكن أن تصنف الأحوال على أكثر من جهة على الرغم من التداخل بين تلك الجهات فالمفهوم النحوي نفسه يمكن أن يرصد في أكثر من منظور:

**التصنيف الأول: تصنيفها من حيث العموم الخصوص**

1. **أحوال عامة** : هي صورة ألفاظ غير منتهية أو غير محصورة بعدد معين وهي تجري على المفهوم النحوي باشتماله على نظائره وأفراده وجزئياته ([[10]](#footnote-10)).

من ذلك الأحوال اللفظية الإعرابية التي يتلبس بها الاسم نحو الرفع والنصب والجر ,فضلاً عن الأحوال الأخرى التي استقرت في نحو ما بعد سيبويه كعلامات يميز بها الاسم عن أنواع الكلم الأخرى من ذلك ما يلحظ في ألفية ابن مالك بقوله:

بالجرِّ والتنوين والندا وأَلْ ومُسنَدٍ للاسم تمييزٌ حصل

ومن ذلك أيضا الأحوال العامة للفعل التي استقرت علامات بعده مفهوماً نحوياً.

بتا فعلتَ وأَتت ويا افعلي ونون أقبلنَّ فعلٌ يَنجَلي

فهذه أحوال عامة تنطبق على مفهوم الفعل وإن خرجت أمثلة معينة عن بعضها فإنها تجنح بها إلى باب الخلاف النحوي في تحديد هذا المثال تحت أي مفهوم نحوي يقع ذلك أن هذه الأحوال العامة بمثابة المادة الدستورية التي إذا ما تم مخالفتها فإن ذلك يضعف من القيمة المعرفية المستبطة في تصنيف وقوع المثال تحت هذا الصنف أو ذاك.

1. **أحوال خاصة تقع في دائرة الباب النحوي:**

من الأحوال ما يجري على أفراد باب نحوي معين وإن كان لها وجود خارج هذا الباب فقد يكون ذلك الباب ما قيس عليه حكم هذا الباب أو يكون بمثابة الأصل للفرع وقد اصطلح سيبويه عليه بحال الأخوات بقوله عن لا النافية العاملة في النكرة فقط ((خولف بها عن حال أخواتها))([[11]](#footnote-11)).

من الأبواب التي اختصت بأحوال معينة باب ((باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))([[12]](#footnote-12))**.**

إذ يقول في هذا الباب : ((وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفعَ والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ. إلا أنه ليس لك أن تقول كأن أخوك عبدَ الله، تريد كأن عبدَ الله أخوك، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمَر فيها المرفوع كما يضمَر في كان))([[13]](#footnote-13))**.**

فنلحظ أنه يبين أن أفراد هذا الباب ( إن وأخواتها) تشترك مع باب (كان وأخواتها) في أحوال العمل عمل الرفع والنصب , وفي الوقت نفسه فإنها لها أحكامها الخاصة التي تنفرد بها في هذا الباب حصراً ويعني بها تقييد العمل من حيث تقديم المعمولات بعضها على بعض ويربط ذلك الحكم بحالتين لأفراد هذا الباب هما:

- لأنها لا تصرف تصرف الأفعال.

- ولا يضمَر فيها المرفوع كما يضمَر في كان.

ومن ثم فإن الاختلاف بين حدود العمل بين المفهومين انما يرتبط بأحوال كل منهما.

**3- أحوال خاصة تخرج بها بعض المفاهيم عن بابها .**

قد تنفرد بعض المفاهيم النحوية بأحوال معينة هي خاصة بمفاهيم نحوية أخرى فتكون تلك الأحوال مدعاة لأن يكون هذا المفهوم الخارج عن بابه داخلاً في دائرة المشكل النحوي بين بقاء المفهوم في بابه أو إلحاقه الباب الذي شابه أحواله .

من ذلك ما ذكره في تصغير فعل التعجب : ((سألت الخليل عن قول العرب: ما أمَيْلحَهُ. فقال: لم يكن ينبغي أن كون في القياس، لأنَّ الفعل لايحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنَّك قلت: مليِّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطؤهم الطريق، وصيد عليه يومان. ونحو هذا كثير في الكلام. وليس شيء منا لفعل ولا شيءٌ مما سمِّى به الفعل يحقر إلاّ هذا وحده وماأشبهه من قولك: ما أفعله.))([[14]](#footnote-14)).

فيلحظ أن فعل التعجب خرج عن بابه واختص بحال لا توجد في باب الافعال لأن التصغير من الأحوال الاسمية لا الفعلية لذلك يرى الخليل أنه لم يكن ينبغي ان يقاس عليه إلا أنه جرى في باب ما افعله على سعة الكلام كما بينه في النص.

من ذلك أيضا حال (كان) حينما تجزم بـ(لم) فإن لها حالاً خاصة تختلف عن بقية الأفعال قال سيبويه ((وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ألا ترى أنك تقول : لم أكُ ولا تقول لم أقُ ,إذا أردت أقل))([[15]](#footnote-15)) فتكون بذلك قد خرجت عن نظائرها وقد اشار سيبويه الى هذا في كتابه فقال (( العرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره))([[16]](#footnote-16)).

**التصنيف الثاني: تصنيفها من حيث الثبوت والتغيّر**([[17]](#footnote-17))

1. **الاحوال الثابتة**: وهي الصورة التي تلازم اللفظ في كل موضع وفي كل استعمال، فالأحوال الثابتة هي الأشياء المتصفة بثبوت بنائها دون تغيير، ومثاله في العربيّة "البناء"، فهو بقاء اللفظ على حالة واحدة نحو ما بني من الألفاظ: (عسى، مَن، على، في...).
2. **الأحوال المتغيرة**: ويراد بها تغير صورة اللفظ، وتبدّلها عند تغير استعماله، ومثاله الإعراب، فيدل الإعراب على تعاقب أحوال الرفع والنصب والجر على أواخر الألفاظ المعربة، وقد عدّ سيبويه الرفع والنصب والجر أحوالا. إذ يقول: ((اعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع)). وكذلك قوله: ((وسألته عن قاضٍ اسم امرأة، فقال: مصروفة في حال الرفع والجر... فأشد أحوال قاضٍ اسم امرأة أن يكون بمنزلة هذا المثال الذي لا ينصرف البتَّة في النكرة))([[18]](#footnote-18)).

والأحوال الثابتة تشمل الكلم في العربيّة الأسماء، والأفعال، والحروف، فهي تلزم صورة لا تحيد عنها بتأثير غيرها فيها.

فمن أمثلة **أحول الثابتة للأسماء**: **المصدر النائب عن فعله** عند دخول "لا" النافية عليه، فيبقى حاله فعله على ما هو عليه قبل دخول "لا" النافية عليه. يقول سيبويه: ((باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرُها، كما أنها إذا لحقت الأفعال التي هي بدل منها لم تغيرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق. ولا يلزمك في هذا الباب تثنية لا، كما لا تثنى لا في الأفعال التي هي بدل منها. وذلك قولك: لا مرحَباً ولا أهلا، ولا كرامة، ولا مسرة، ولا شللاً، ولا سقياً ولا رَعياً، ولا هنيئا ولا مريئا، صارت لا مع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه لا، لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق لا. ومثل ذلك: لا سلامٌ عليك، لم تغير الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق))([[19]](#footnote-19)).

ومن أمثلة **الأحوال الثابتة للأفعال**: دخول "لا" على الفعل المضارع في القسم، فإنها لا تعمل فيه، وليس لها تأثير فيه بالنصب أو الجزم. يقول سيبويه: ((وإذا حلفت على فعلٍ منفيٍّ لم تغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: والَّله لا أفعل. وقد يجوز لك وهو من كلام العرب أن تحذف لا وأنت تريد معناها، وذلك قولك: والَّله أفعل ذلك أبداً، تريد: والَّله لا أفعل ذلك أبداً. وقل:

فحالِفْ فلا والَّله تَهْبِطُ تَلْعةً ... من الأَرضِ إلا أنتَ للذل عارِفُ

وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلاَّ فعلت ولما فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ها هنا كقولك: والَّله؟ فقال: وجه الكلام))([[20]](#footnote-20)). فحال الفعل ثابت كما هو حاله بعد دخول "لا" النافية عليه، فلم تعمل فيه.

وكذلك الحال في الحروف التي لا يليها إلا الفعل ((**هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها** فمن تلك الحروف **قد**، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله أفعل كما كانت ما فعل جواباً لهل فعل**؟** إذا أخبرت أنه لم يقع. ولما يفعل وقد فعل، إنَّما هما لقومٍ ينتظرون شيئاً. فمن ثم أشبهت قد لمّا، في أنَّها لا يفصل بينها وبين الفعل. ومن تلك الحروف أيضاً **سوف** يفعل؛ لأنها بمنزلة **السين** التي في قولك سيفعل. وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنَّما هي إثباتٌ لقوله لن يفعل، فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف: **ربما وقلما وأشباههما**، جعلوا ربَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى " ربَّ يقول "، ولا إلى " قلَّ يقول "، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل. ومثل ذلك: **هلا ولولا وألاَّ**، ألزموهن لا وجعلوا كلَّ واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض))([[21]](#footnote-21)).

وكذلك **الأحوال الثابتة للحروف**: فالحروف تلازم صورة لفظيّة واحدة لا تحيد عنها، ولكنها تنقسم على نفسها من حيث المعنى على حال ثابتة وأخرى متغيرة نحو: "إنْ" الشرطيّة، فإنها تلازم الجزاء مطلقا، وهي أم حروف الجزاء ((وزعم الخليل أن إنْ هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبدا لا تفارق المجازاة))([[22]](#footnote-22)).

فقد ذكر سيبويه أن من الحروف ما لا ينفك عن حاله المعنوية أبدا، فـ "إن" الشرطيّة لا تخرج عن حالها إلى حال أخرى، وأما ما ذكره من الحروف الأخرى فإنها تأتي للشرط ولغيره من المعاني، كالاستفهام مثلا في "مَنْ"، فتأتي للشرط تارة، وللاستفهام تارة أخرى.

**علاقة حال الشيء بأحكامه**([[23]](#footnote-23))

تكمن أهمية نظرية الاحوال عند سيبويه؛ لأنها تشخص الاحكام النحويّة للكلم في اللغة العربيّة؛ لوجود علاقة رابطة بين أحوال الشيء وأحكامه النحويّة في اللغة. فتأسيس الحكم النحوي واكتسابه للفظ في اللغة قائم على تعدد أنواع الكلم، وبقدر ما يتصف به من تنوع أحواله ثبوتا أو تغيرا.

فنظريّة الأحوال تتضمن في حقيقتها فلسفة العمل النحويّ، وتشّكل أركانه (العامل، والمعمول، والعمل):

**أولا: العامل النحويّ**: هو اللفظ الذي يكتسب صفة العمل من خلال التأثير بتغيير الحالة اللفظيّة لمفردة أخرى وردت في السياق نفسه. فلا بد أن يكون العامل النحويّ سببا حقيقيّا في نقل الكلم في سياقه النحويّ من حال إلى اخرى بتأثير العمل فيه.

وما كان بخلاف ذلك من التغيّر فلا يعدّ عاملا لانعدام تأثيره في حكمه النحويّ، فليس أيّ تغيير هو من العمل النحويّ نحو: "ياء الإضافة"، فهذا من قبيل التغيير اللفظيّ لا النحويّ. وكذلك الحروف: (هل، قد، السين، سوف...) لا تعدّ عاملا نحويّا؛ لأنها لا تغير حال مدخولها، عما كان عليه قبل دخولها، سوى ما أحدثته من تغير الأحوال المعنويّة كالاستفهام، والتحقيق، والتنفيس... .

يقول سيبويه: ((الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي **لكن، وإنما، وكأنما، وإذ**، ونحو ذلك، لأنَّها حروفٌ لا تعمل شيئاً، فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنَّه لم يذكر قبلها شيءٌ، فلم يجاوز ذا بها إذ كانت لا تغيَّر ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل.))([[24]](#footnote-24)).

وللعوامل نفسها أحوال، فلكل حال من أحوال العوامل شروطه، ولوازمه، فعمل العامل يمثل حالا من أحواله. فالحرف –على سبيل المثال- إذا ما توافرت له شروطه كانت له حال مخالفة للحال التي يفقد فيها تلك الشروط، كما هو في الحرف "لا".

يقول سيبويه: ((وأما "لا" فتكون كما في التوكيد واللغو. قال الله عز وجل: " لئلا يعلم أهل الكتاب ". أي لأن يعلم. وتكون "لا" نفياً لقوله يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل. وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل ما، وذلك قولك: لولا، صارت لو في معنىً آخر كما صارت حين قلت لوما تغيرت كما تغيرت حيث بما، وإن بما. ومن ذلك أيضاً: هلا فعلت، فتصير هل مع لا في معنى آخر. وتكون لا ضداً لنعم وبلى. وقد بين أحوالها أيضاً في باب النفي. وأما أن فتكون بمنزلة لام القسم في قوله:))([[25]](#footnote-25)).

فالحرف "لا" له أحوال مختلفة، فيكون للتوكيد، وللنفي، هذا في حال كونه مجردا، إما إذا اصبح مركبا مع "لو" فإنه يحدث في الحرف "لو" معنى جديدا لم يكن فيه قبل ذلك. كما أحدثت "لو" في"ما"، و كذلك "إن" في "ما"، ومثله ""هل" في "لا". فيلحظ ههنا تعدد وظائف العامل النحويّ وتغيّرها لتغيّر الشروط.

**ثانيا: المعمول النحويّ**([[26]](#footnote-26))

وهو الشيء الذي تغيرت أحواله بتأثير العامل النحويّ، فيكون الاسم مرفوعا، ومنصوبا، ومجرورا تبعا لتأثير العوامل الداخلة عليه. فالرفع حال من أحوال الأسماء، والنص حال، والجر حال. ويمثل سيبويه لذلك "المستثنى"

((باب ما يكون استثناء بـ "إلا" اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين: **فأحدُ الوجهين** أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن لا حين قلت: لا مرحبا ولا سلامٌ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلا، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى. **والوجه الآخر** أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما))([[27]](#footnote-27)).

فالاسم المستثنى له حالتان، **الأولى**: أن يتغير حاله عمّا كان عليه قبل دخول "إلا" عليه، ولكنه يكتسب حالا معنويّة، وهي القصر (الاستثناء المفرغ). وقد شبّهه سيبويه بحال "لا" حين تدخل على المصادر نحو: لا مرحبا. **والثانية**: أن يكون له حال أخرى بتأثير ما قبله، فيخرج مما دخل فيه قبله، كعمل "عشرون" في "درهما". فيكون المستثنى منصوبا بعامل الاستثناء.

فالحكم النحويّ الذي اكتسبه الاسم هو تعبير عن حال معينة للشيء استحق بها حكما معينا، ولو اختلفت حاله لاختلف حكمه، فحددت نظريّة الأحوال الالفاظ التي اكتسب صفة التأثير، والألفاظ التي اكتسب صفة التأثُّر، وبيّنت طبيعة العمل النحويّ، وحدوده.

**ثالثا: العمل النحويّ**

هو التغير الذي يطرأ على حال الشيء، أو هو تحول الشيء من حال إلى أخرى، وبتعبير آخر هو الإعراب في الكلمات بسبب العوامل المؤثرة فيها.

وتغيّر الأحوال يشمل البناء والإعراب على حدٍّ سواء؛ لأن تغير الأحوال يعني بالضرورة اكتساب اللفظ معاني أخرى زائدة عن المعنى الأصليّ له. فالاسم مثلا له دلالات متعدّدة بحسب تعدّد أحواله، فـ"زيد" له أحوال متعدّدة في قولنا: (ذهب زيدٌ، واكرمت زيداً، ومررت بزيدٍ). فالاسم "زيد" له معنى واحد، ولكنه اكتسب أحكام متعدد تبعا لتعدد أحوال من الرفع، والنص، والجر. أي الفاعليّة والمفعوليّة. فالحكم النحويّ المكتسب دليل على الحال الجديدة التي استحقها الاسم بعد اقترانه بذلك العمل (ذهب...، اكرمت...، ... بـ).

إن الأحكام النحويّة تدلّ على أحوال الشيء المختلفة، وإن لكل حال من أحوال الشيء حكمه الخاص به. فما تشابه من الأحكام النحويّة سببه تشابه أحوالها، وما اختلف منها سببه اختلاف أحوالها. فتقارب الأحوال وتشابهها في مقدماتها سبب في تقارب الأحكام وتشابهها في نتائجها، وفي اختلاف مقدمات الأحوال تختلف نتائج الأحكام.

1. )) الكتاب:1/25. [↑](#footnote-ref-1)
2. )) المصدر نفسه : 1/182. [↑](#footnote-ref-2)
3. )) المصدر نفسه: 1/210. [↑](#footnote-ref-3)
4. )) المصدر نفسه : 1/259. [↑](#footnote-ref-4)
5. )) الكتاب, 1/20 – 21 . [↑](#footnote-ref-5)
6. )) المصدر نفسه , 1/22. [↑](#footnote-ref-6)
7. ))الكتاب, 3/310 - 311. [↑](#footnote-ref-7)
8. )) الكتاب: 3/76 – 77. [↑](#footnote-ref-8)
9. )) الكتاب, 1/49. [↑](#footnote-ref-9)
10. )) ينظر: نظرية الأحوال عند سيبويه , د. علي جاسب, مجلة الباحث , ع38, 468. [↑](#footnote-ref-10)
11. )) الكتاب , 2/274. [↑](#footnote-ref-11)
12. ))الكتاب , 2/131. [↑](#footnote-ref-12)
13. )) المصدر نفسه. [↑](#footnote-ref-13)
14. )) الكتاب , 3/477 – 478. [↑](#footnote-ref-14)
15. ))الكتاب, 2/196. [↑](#footnote-ref-15)
16. )) الكتاب,2/196 ,و نظرية الفعل في كتاب سيبويه, 469. [↑](#footnote-ref-16)
17. () ينظر: نظرية الفعل في كتاب سيبويه: 470 [↑](#footnote-ref-17)
18. () الكتاب: 3/ 311 [↑](#footnote-ref-18)
19. () الكتاب: 2/301 [↑](#footnote-ref-19)
20. () الكتاب: 3/ 105 [↑](#footnote-ref-20)
21. () الكتاب: 3/ 114 [↑](#footnote-ref-21)
22. () الكتاب: 3/ 63 [↑](#footnote-ref-22)
23. ()ينظر: نظرية الفعل في كتاب سيبويه:470-472 [↑](#footnote-ref-23)
24. () الكتاب: 3/116 [↑](#footnote-ref-24)
25. () الكتاب: 4/222 [↑](#footnote-ref-25)
26. () [↑](#footnote-ref-26)
27. () [↑](#footnote-ref-27)